

العراق.. لا عزاء للصناعات المحلية

وقفت أم عباس قدام الكاميرا وهي تعتزمُ حوذة عسكريَّة، وقالت بتحدٍ «من منكم يحمل سلاحاً فليوجهه إطلاقته إلى راسي.. أنا من صنع هذه الحوذة وأراهن عليها بحياتي»، وتساءلت «لماذا تبقى صناعاتنا مكندسة في المخازن فيما الدولة تستورد مثيلاتها التي لا ترق إلى جودتها بملايين الدولارات؟».

لا تجد السيدة التي تعمل في مصنع تابع لوزارة الصناعة العراقية، والتي لم تتسلم مرتبها منذ أكثر من ثلاثة أشهر، إجابة من الحكومة العراقية التي أغرقت البلاد بالسلع المستوردة، من دون أي مُراعاة للحفاظ على الصناعات المحلية وتطورها. السؤال ذاته يطرحه عمال شركات النسيج الذين يقولون إن الدولة تستورد من الصين وإيران عشرات آلاف «البطانيات» (الأطمية) منخفضة الجودة لتوزيعها على الناخبين، في حين أن «مخازن شركاتنا مملوَّة بإنتاجنا من البطانيات عالية الجودة»، الأمر ذاته يشجب على معالم الفوسفات والأدوية والحديد الصلب.. وغيرها.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط الخام إلى النصف، وارتفاع كلف الحرب الدائرة بين القوات الأمنية وتنظيم «داعش»، إلى أن تتخذ حكومة حيدر العبادي خيار التقيُّف كأسهل الخيارات للخلاص من الأزمة المالية التي تمر بها البلاد. وجعل هذا أم عباس وزملاءها وزميلاتها أول القرايين على مذبح سوء إدارة الاقتصاد والصناعة العراقيين.

الإجهاز على ما تبقى

بعد إسقاط نظام صدام حسين في 9 نيسان العام 2003، كان من الصعب إحصاء حجم الخراب الذي حل بالبنية التحتية للبلاد. صارت الشركات الصناعية العراقية نهباً للصوف. أحرق بعضها، وتم بيع مآكين وأجهزة شركات أخرى لبعض دول الجوار بأثمان بخسة. وبدلاً من أن يعاد إحياء الصناعة العراقية، التي تضررت جراء الحصار الاقتصادي القاسي الذي استمر لأكثر من عقد، والاحتلال الذي أقر مشروع إعادة إعمار العراق، راح بول بريمر، «الحاكم المدني للعراق»، يشرع قراراً يقضي بفرض ضريبة 5 في المئة على السلع الداخلة إلى العراق، وهي قيمة منخفضة أدت إلى إغراق الأسواق بالسلع الأجنبية ومواد البناء من دول الجوار. جعل ذلك العاملين في تلك الشركات يمانون البطالة القمَّة لسنوات، لكنهم وبخيرتهم المتراكمة، تمكنوا من إعادة تأهيل بعض تلك الشركات التي بدأت بإنتاج الفعلي. فأجهضت الفوضى والفساد الإداري والمالي آمالهم بتسويق منتجاتهم تمهيداً لتطورها:

– فالفوضى والفساد الإداريين لم يتمكننا من إيجاد أسواق لتلك المنتجات داخلياً وخارجياً، خاصة مع وجود سلع أجنبية لا يمكن للإنتاج المحلي، الذي يعاني الوليات، منافستها، وإذا ما كان بريمر وضع الـ5 في المئة من أجل تخفيض الضرائب على الشركات التعاونية مع الإدارة الأميركية في دعم الحرب على العراق، فإن الأحزاب السياسية فرضت نحو 15 في المئة كحصص من كل عقد تبرمه مع الشركات التي

تأتي بالمنتجات والسلع لحساب الحكومة، لزيادة الأموال في الحسابات الشخصية لأفرادها. وهكذا تمعد فرسان الفساد إيقاع تلك المنتجات في المخازن بهدف الاستمرار في استيراد بضائع مشابهة. وعلى الرغم من تعطل 1996 مصنعاً تابعاً لأربع وزارات في العراق عن العمل، بسبب تقادم بعضها، وتخلف بعضها الآخر عن التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من أن الصناعة لا تُشارك في الناتج المحلي إلا بنحو 2.4 في المئة، إلا أن توظيف العمال في هذه المصانع بقي مستمراً، في صفقة الرياينية السياسية بين الأحزاب وسكان المحافظات العراقية التي تعاني فقراً مدقعاً، وهو استمرار لسلسلة البطالة المقنعة و/أو «القضائيين»، الذي أدى إلى وصول عدد الموظفين في الحكومة إلى نحو 6 ملايين موظف، لا يعمل أيًا منهم سوى 10 دقائق في اليوم الواحد!

حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام 2003 وحتى الآن، تحويل شركات القطاع العام إلى التمويل الذاتي، من أجل تخفيف العبء الذي تسببه للدولة، إلا أن خطة التحويل هذه، لم يكن يعيها أي استراتيجية في تصريف المنتجات، الأمر الذي يجعلها دائماً متخوفة من أن تكون شركات خاسرة، ويجعل عمالها لقمّة سائلة للجوع، ويجعل مصانعهم أيضاً عرضة لجشع الأحزاب السياسية التي تمتلك شبكة تجار مستعدين للانقضاض على أي مشروع يدر الأرباح، مهما جرَّ خلفه من ويلات على عُملة الشعب.

كُلف نحو 400 ألف موظف في الشركات العامة الدولة نحو 10 مليارات دولار كمرتبات خلال العقد الذي تلا الاحتلال، واقتضت الأموال من المصارف الخاصة بفوائد تسددها وزارة المالية العراقية، جرى كل ذلك من دون أن يكون لهؤلاء العمال والعمالاء إنتاج فعلي يسد ما يفتق عليهم، بل إن بعض الشركات أعلنت كمنشآت خاسرة، وليس لديها القدرة على الإنتاج.

حصل ذلك كله أيام المفطرة المالية جراء ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 100 دولار للبرميل الواحد، الأمر الذي جعل الجميع مطمئناً: يأخذ العمال مرتباتهم كل شهر، وتكسب الحكومة منتوجاتهم في المخازن لتأكلها الجردان وتلتها الأمطار. لم يتوقع أحداً أن شيئاً جديداً سيحدث، أن النفط لن يظل على حاله، وأن الدولة عليها أن تنوع صادراتها، وأن تستثمر في مصانعها العطلّة والمتهالكة.

إيقاعاً في فشل الإدارة المالية، مع تبخر الأموال من خزينة الدولة بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط واستمرار الحرب ضد تنظيم «داعش»، عمدت وزارة المالية إلى قطع مرتبات العمال لفترات امتدت في بعض الشركات لعشرة أشهر، فيما تتراوح فترات قطع مرتبات منتسبي شركات أخرى بين الستة أشهر والثلاثة أشهر. لم يجد المنتسبون، جراء الجوع الذي حلَّ في منازلهم، بذاً من الاحتجاج للمطالبة بمرتباتهم، وفي ظل غياب النقابات التي تدافع عن حقوقهم

على الرغم من الإرث النقابي الكبير في التاريخ العمالي العراقي.. لم يجد هؤلاء سوى المبادرات الفردية التي سرعان ما تحولت إلى تجمعات واسعة في معظم المحافظات. كانت البداية من معالم النسيج، حيث اعصم مئات العمال منتصف أيلول 2011، للمطالبة بمرتباتهم وحماية المنتج الوطني من منافسة البضائع المستوردة من مناشئ لا ترقى إلى مستوى المنتج المحلي. وبعد دفع مرتبات المنتسبين آنذاك، عادت قضية الشركات إلى الظل، لتنتقل مجدداً بداية العام الجاري. ومع إهمال المطالب من قبل الحكومة، عمد منتسبو الصناعات النسيجية في بابل إلى اقتحام مجلس المحافظة في التاسع من شباط في حركة تصعيدية وجدت صداها مباشرة في بغداد، حيث قطع المئات من منتسبي شركات البطاريات والصناعات الميكانيكية والصناعات الكهرابئية الطريق السريع أمام مبنى وزارة المالية مطالبين بصرف مرتباتهم. وأمام هذا التصعيد، اضطرَّت الحكومة للانصياع لمطالب المنتسبين وصرف بعض من مرتباتهم ومستحقاتهم لتحل جزءاً من المشكلة وتجعل الجزء الآخر قيد الانتظار.

والحل؟

ليس لدى الحكومة إجابات على أسئلة 600 ألف موظف موزعين على 79 شركة عن مستقبلهم، لكن ثمة مشاريع قوانين عدة تخفف من أعباء الإنفاق، وليس من بينها إعادة تشغيل المصانع والاستفادة من منتوجاتها، ومنها خفض سنِّ التقاعد ل بضاف هؤلاء إلى نحو مليون متقاعد مسجلين في سجل الحكومة العراقية، أو عرض هذه المصانع للبيع أو للاستثمار، تاركين مصائر العمال للمستثمرين الجدد الذين لن يضبطهم قانون يمنع صرفهم من المصانع.

تظل اللجنة المالية في البرلمان تكرر المقترحات، إلا أن رفع الحيف عن المصانع، وتدوير عجلتها، وبيع منتجاتها إلى المؤسسات التي تحتاجها تظل خارج المقترحات. هذا القصور من قبل رجال الدولة يرتبط بالتأكد بنقص خبرتهم في إدارة الملفات المهمة ومنها الملف الصناعي، لكن يضاف إلى ذلك شبيحات فساد تقف خلف إفشال الصناعات العراقية بسبب الرشا التي يتسلها المسؤولون من صفقات استيراد المنتجات من الخارج، حيث أن البضائع والصناعات العراقية محددة الأسعار ويتم تسديد أقيامها عبر الحسابات المصرفية من الجهة الشاربية إلى الجهة البائنة، مما يحرم الفاسدين من حصصهم الكبيرة في صفقات التهجين.

قد يكون حراك العاملين في شركات وزارة الصناعة ذات التمويل الذاتي التزامن مع الأزمة التي تعصف بالاقتصاد العراقي، مدخلاً للاهتمام بالصناعات العراقية ما يشكل إضافة نوعية في ملف محاربة الفساد ومورداً مهماً للدخل الوطني. والى أن تتحقق هذه «القد»، تبقى الصناعات العراقية من دون عزاء من الدولة والقائمين عليها.

عمر الحفل

كاتب صحافي من العراق

115 هو عدد الأطفال الذين قتلوا خلال شهر بسبب «عاصفة الحزم»، منذ انطلاقتها في 26 آذار/مارس وحتى 26 نيسان/أبريل وذلك وفق يونسيف، منهم 64 قتلوا في غارات جوية، و26 بانفجار ألغام، و19 بالرصاص الحي، و3 بالقفص المدفعي، و3 بوسائل لم تتبينها المنظمة.

أمبر عمل / فلسطين

حلم..



arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»

- «الحجاب» والشرط السوسنيولوجي - حسن نصور
- عن مقديشو: وأنا أيضاً غريب في هذه المدينة - محمود عبيدي
- حلم تأسيس نقابة للصحافيين الإلكترونيين في مصر - أحمد عبد العليم
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

أمينة العائدة

.. بألف كلمة



(تصوير: نادر هواري - فلسطين)



(تصوير: محمد بدارنة - فلسطين)

«ولا لحظة نسيت قريتي، الحديثة، ترابها وشجرها وعيونها باقية فينا. عندي أحفاد ما يباعدوا إلاصابع، كلهم ربيتهم ينتفوسوا هواها... (أمينة أبو الهيجا، 100 عام، من قرية الحديثة المهجرة - فلسطين).

أمينة شاركت في مظاهرة «العودة» بينما تحتفل إسرائيل بـ «استقلالها» الـ 67 (4/23 وفق التقويم العبري)

خضار؟ ممنوع

في الزيارة الأخيرة للاء، عرفنا أنه كان في حملة تفتيش على السجنون. دخلوا العنبر اللي علاء فيه وتكشوا كل حاجة، وبعدين صادروا غلايات المياه والمراوح؛ طبعاً دي حاجات داخلة في الأصل بموافقة إدارة السجن.. ضابط علّق على ده بأنهم «فاكرين نفسهم في بورتو». عشان زي مانقوا عارفين، غلاية مياه تعمل بيها كباية شاي ومروحة صغيرة تحاول تواجه بيها الحر اللعين من أهم مميزات بورتو! (...)

بعد ما السوهاجي مسك منصب مساعد وزير الداخلية لصلحة السجنون، بيحاول يسبب علامته.. أول ما مسك اتعممت أوامر جديدة على كل السجنون بمنع الخضراوات! (...)

فيه تفسيرين متداولين عن سبب القرار الجيّد ده: إنهم بيشفروا أهلهم وأحيابهم مرات محدودة في الشهر على مزاج النياية والداخلية، ومش كفاية إنهم مقفول عليهم طول اليوم في زنزانة وبيستملحهم يشوفوا الشمس - لو اتسمح لهم - بمزاج الداخلية، غير طبعاً التفتيش في كل لحظة، وغير اللي بيتعرض منهم لإهانة وتكدير وتعذيب.. ده كله مش «سجن» كفاية. لازم نمنع عنهم الخضراوات!

التفسير الثاني: عشان يضطروا يشترتوا الخضار من كانتين السجنون - اللي هو أسعاره أعلى - فالسجنون يكسب من وراهم فلوس زيادة. طبعاً في تفسير ثالث وأبسط لكل حاجة بيعملوها: مايفش منطقت.. هم بس ولاد ستين كلب!

من صفحة Mona Seif على فايسبوك

إيه اللي حصل في سرسو

فلاحين حاربو في اليمن، وفي 1967 الدولة أعطتهم أراضي إصلاح زراعي قعدوا يزرعوا ويقلعوا فيها سنين، لغاية الإقطاع ما رجع وبدأ إعادة الأراضي للإقطاعيين مع قانون الإجازات الزراعية من سنة 1992 الإقطاعيين الورثة، رجال اعمال تبع الحزب الوطني، وواحد منهم اسمه فريد المصري، حاول يطلع الفلاحين من الأرض بمساعدة الشرطة. الفلاحين راحوا رفعوا قضايا وأثبتوا ملكية الأرض ومعاهم أحكام نهائية. لكن الإقطاع إيدده طاليلة. وبدعم وحماية من مديرية أمن الداخلية، نزلت قوة وجرقت زرع الفلاحين وقبضت على مجموعة منهم وحصل لتفتيق تم لهم.

امس حاول الفلاحون العودة مرة أخرى للأرض التي يملكونها بعقود موثقة وأحكام قضائية، ولكنه أطلقت عليهم مجموعة من البلطجية المأجورين وبحماية الشرطة، واعتقلت عدداً من الفلاحات والفلاحين بينهم أمهات لأطفال رضع.

بعض شباب حزب التحالف الشعبي الاشتراكي نزل يتضامن مع الفلاحين فاتقبض عليهم واعرَضُوا كلهم على النياية اليوم.

21 فلاحه وفلاح و2 من شباب التحالف. النياية رفضت اطلاع الحاملين على المحاضر اللي حرتتها الشرطة ورفضت إنبات وجود أطفال رضع في الحجز. وبعض الحاملين انسحبوا وتوجهوا للمكتب النائب العام بشكوى. المشكلة لا تخص سرسو فقط ولكنها مكررة في الفيوم والبحيرة وكفر الشيخ والعديد من محافظات مصر.

من صفحة Elhamy Elmerghany على فايسبوك